

حصر

صوت الانتخابات لا يعلو فوق «الفرحة» بالقناة

نحو تنفيذ وعد الرئيس بانعقاد البرلمان قبل نهاية العام الجاري»، يقول المتحدث باسم «اللجنة العليا للانتخابات»، المستشار عمر مروان. ويضيف لـ «الأخبار» أن الجدول الزمني للانتخابات سيجري تحديده بعد الانتهاء من تقديم أوراق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في التغطية ومتابعة الانتخابات للجنة في 20 آب الجاري، ثم سيجري فتح باب الترشح للانتخابات مجلس النواب لمدة 10 أيام، على أن تنتهي باقي الإجراءات خلال شهرين.

في المقابل، توقعت مصادر مقربة من لجنة الانتخابات أن تعلن الكشوف النهائية للمرشحين للبرلمان في مطلع تشرين الأول المقبل، على أن تبدأ الدعاية الانتخابية لنحو 20 يوماً، ثم يكون التصويت في المرحلة الأولى للانتخابات في النصف الثاني من الشهر نفسه. بعد ذلك بأسبوع - تضيف المصادر - أنه ستجري إعادة المرحلة الأولى، على أن تكون المرحلة الثانية في تشرين الثاني المقبل، وإعادتها هذه المرحلة بعد أسبوع.

بذلك، ستعلن النتائج النهائية للانتخابات مجلس النواب بعد انتهاء مرحلة إعادة للمرحلة الثانية بنحو 15 يوماً، ثم ترسل أسماء الفائزين لأمانة مجلس النواب قبل منتصف كانون الأول. ومن أبرز ما يميز الانتخابات المزمع انطلاقها خلال الأيام المقبلة زيادة قيمة الأموال المخصصة للدعاية إلى جانب السماح لأول مرة بترشح مزدوجي الجنسية لعضوية المجالس النيابية في مصر.

الجديدة»، مع العلم بأن الجريدة الرسمية لم تنشر قانوني الانتخابات الذين أعلن الوزير تصديق الرئيس عليهما حتى الآن. «الدولة تسيير بخطى متسارعة



أعلن الوزير الهندي إقرار القوانين من دون نشر الجريدة الرسمية

القاهرة - رنا محمود

طغت أجواء الاحتفالات التي ترعاها الدولة المصرية لافتتاح تفرقة قناة السويس الجديدة على أي حدث آخر. حتى الانتخابات البرلمانية التي كانت محور اهتمام الجميع في المدة الماضية باتت في الخلفية الآن. تتقدمها أجواء الاحتفالات. لم يسهم إصدار الرئيس، عبد الفتاح السيسي، قوانين الانتخابات الثلاثة وبدء «اللجنة العليا للانتخابات» بإصدار قراراتها التمهيدية لفتح باب الترشح، سواء بتشكيل لجنة متابعة ورصد ما يُذاع في وسائل الإعلام عن الانتخابات أو لقيود وتحديث بيانات الناخبين، في شعور المواطنين بأجواء الانتخابات. أمر جعل مؤسسة الرئاسة لا تصدر بياناً تعلن فيه إقرار السيسي قانوني مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب المتوقع عليهما إجراءات الانتخابات.

لذلك، اكتفت الرئاسة بإعلان القرار على لسان وزير العدالة الانتقالية وشؤون مجلس النواب، إبراهيم الهندي، الذي قال إن الرئيس أصدر قراراً جمهورياً بتاريخ أول آب، وفيه تعديل قانوني لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب، ثم فسر أسباب فتور الدولة في التعامل مع قوانين الانتخابات بالانشغال في الحدث الأهم، وهو «افتتاح قناة السويس».

وأضاف الهندي: «لجنة الانتخابات ستعلن المواعيد والجدول الزمنية لفتح باب الترشح أو إجراء الانتخابات عقب احتفال مصر العالمي بافتتاح قناة السويس



هذه الفكرة لما هو أبعد من الانقسام بوصفه انفصالياً». يشار إلى أن هذه التغييرات سبقها نحو أربع دورات لتخريج ضباط وضباط صف، نفت «حماس» أن تكون بهدف الحصول على حصص في الترقيات العسكرية في حال تمت المصالحة.

في جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة» في رام الله. كذلك توقع عطا الله أن يكون الإعلان في هذا التوقيت «دلالة على نهاية التفاوض مع إسرائيل حول التهدئة»، مقدراً أن «تصبح غزة حالة مستقلة عن باقي الأراضي الفلسطينية... ربما تؤسس



واشنطن تقاطع «الإخوان»: اختراق بالعلاقة مع المنظمات المدنية

صرح به رئيس «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان»، حافظ أبو سعدة. ولكن الوفد سأل عما يجري في التحقيقات الأمنية مع عدد من الناشطين والمنظمات، فيما رد أبو سعدة بأن منظمته طرف أصيل في حضور تلك التحقيقات، مضيفاً: «هذه المنظمات هي منظمات صديقة بالأساس، ومنها المعهد الديمقراطي وجماعة تنمية الديمقراطية».

وفي وقت لاحق، وعبر حديث صحفي، انتقد أبو سعدة «بشأن عدد المعلومات المغلوطة» بشأن عدد المحتجزين في مصر، الذي تقدره جهات بنحو 43 ألف معتقل. وقال إن «هناك نحو 205 قضايا ينظر فيها القضاء الآن ويحاكم فيها نحو 4 آلاف و800 منهم، بينهم 3 آلاف يحاكمون حضورياً، بينما تقدر الأرقام والإحصاءات الرسمية أعداد المحبوسين احتياطياً بين 3 آلاف و4 آلاف سجين»، منهيماً حديثه بالتساؤل: «من أين جاء هذا العدد البالغ... نحو 43 ألف؟ ومن هم هؤلاء الأشخاص؟».

وأوضح أبو سعدة، وهو أيضاً عضو «المجلس القومي لحقوق الإنسان»، أن الوفد الأميركي طرح أسئلة بشأن زيارات السجون وأوضاعها، لكنه أجاب بأن آخر زيارة له لسجن كانت في أيار الماضي، وأنه «في حال رصد أي تجاوزات أو انتهاكات يجري إخطار النيابة العامة للوقوف عليها والتحقيق فيها».

في المقابل، قال المتحدث باسم «حزب الدستور»، خالد داوود، إن الأحزاب الأربع (الدستور، التيار الشعبي، المصري الديمقراطي والإصلاح والتنمية)، طالبت الوفد الأميركي بضرورة إعلان واشنطن موقفها حيال «إرهاب الإخوان المسلمين» في مصر.

أما من جهة الحقوقيين، فقد وجه الوفد الممثل لهم انتقاداته للولايات المتحدة، على اعتبار أن الرأي العام المصري يرى أن الإدارة الأميركية داعمة للإرهاب وتدعم منظمات إرهابية، مستدركاً بأن الوفد أكد دعم مصر، وذلك كما

تطالب في الوقت نفسه بإنهاء التعذيب والانتهاكات بحق المحتجزين، وسط إبداء عدد من الملاحظات بشأن التجاوزات التي تمارسها الحكومة المصرية في ما يخص التضييق على الحريات وحقوق الإنسان. ويأتي هذا «الحوار» الذي يعقد للمرة الأولى منذ عام 1999، بعد إعلان الولايات المتحدة أنها سلمت مصر ثماني مقاتلات «إف 16» هي الأولى بعد رفع التجميد الجزئي عن استئناف المساعدات العسكرية للقاهرة البالغة قيمتها 1,3 مليار دولار في أواخر آذار الماضي.

لقاءات الوفد الأميركي تجاهلت الحديث بتوسيع عن الانتخابات البرلمانية (أف ب)



القاهرة - رانيا العبد

لا تقابل واشنطن وفوداً إخوانية، ولا تتعامل معها رسمياً، كذلك لا علاقة للإدارة الأميركية باللقاءات التي تجرى بين مراكز حقوقية وبحثية ووفود من جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة مصرياً. هذا ما أكده الوفد الأميركي أثناء زيارته للقاهرة للمشاركة في «الحوار الاستراتيجي» بين البلدين، وهو الأمر الذي رأى فيه مراقبون «تغييراً واضحاً وصريحاً» في السياسة الأميركية وفي مسار تعاملها مع مصر، خصوصاً أن لقاءات الوفد يبدو أنها تجاهلت الحديث عن الانتخابات البرلمانية، أو استعدادات الأحزاب لها.

وجرت اللقاءات الأميركية - المصرية على هامش زيارة وزير الخارجية، جون كيري، الذي التقى الوفد المرافق له برئاسة مساعده لشؤون حقوق الإنسان لحقوق الإنسان، توم بولونسكي، مساء الأحد الماضي، وفداً من السياسيين والحقوقيين المصريين، والقيادات النسائية، للاستطلاع عن الشأن المصري في المجالات الثلاثة.

في السياق، قال رئيس «حزب الإصلاح والتنمية»، محمد أنور السادات، لـ «الأخبار»، إن الوفد الأميركي أكد خلال اللقاء - الذي حضره السادات بصفته السياسية - أن واشنطن تدعم أمن مصر واستقرارها، وتطالب بمعاينة المتورطين في جرائم العنف، كذلك

ما قل ودل

التقى ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان (الصورة)، يوم امس، الملك الاردني عبد الله الثاني، وهددا من المسؤولين في المملكة، لبحث العلاقات ووجه التعاون بين البلدين الشقيقين، وفق



بيان رسمي، وقال وزير الإعلام والمتحدث باسم الحكومة الاردنية، محمد المومني، إن ابن سلمان جاء لبحث عدة ملفات، أبرزها الملف اليمني، ومكافحة الإرهاب، والملف السوري، وكذلك الملف الإيراني، ولاسيما الاتفاقيات النووية، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية»، وأضاف المومني، في حديث تلفزيوني، أن الزيارة «تركز على الأبعاد الاستراتيجية الإقليمية والثانية، ثم الحديث عن تفاصيل القرارات».

(الأخبار)